مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 02 عدد خاص ص.ص: 1119-1140

إسهامات الصيرفة الإسلامية في النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 2011-2019

Islamic banking contribution in economic growth
Empirical study during 2011-2019

شهيناز بدراوي[1]*، جامعة تلمسان،(الجزائر)، badraoui.chahinez@gmail.com

عائشة عوار[2]، جامعة تلمسان، (الجزائر)، aichaaouar@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 03-08-2021 ...تاريخ قبول المقال: 15-09-2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في الجزائر باختبار العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي والتمويلات المصرفية الإسلامية كمتغير ممثل للصيرفة الإسلامية بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية خلال الفترة 2011-2019. وقد بينت نتائج الدراسة أن إجمالي التمويلات المصرفية لبنك السلام تؤثر تأثيرا ايجابيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي أنه يؤثر على النمو الاقتصادي، رغم ضعف مساهمة بنك السلام في الاقتصادي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، النمو الاقتصادي، طريقة المربعات الصغرى العادية، بنك السلام.

Abstract:

This study aims to highlight the effect of Islamic banking on economic growth in Algeria by examining the relationship between GDP per capita as a representative variable of economic growth and Islamic banking financing as a representative variable of Islamic banking, using ordinary least squares method over the period from 1980 to 2019.

The results of study showed that the Islamic banking financing of Al Salam bank positively effects the GDP per capita ie it affects economic growth, despite the low contribution of Al Salam bank in Algerian economy.

Key words: Islamic banking, Economic growth, OLS Method, Al Salam bank

* شهيناز بدراوي.

مقدمة:

شهد القطاع المالي عبر العالم تطورات كبرى اتسعت وتيرتها مع دخول العقد الأخير من القرن الماضي ولازالت مستمرة، وكان لهذه التطورات العالمية أثرا كبيرا على القطاع المصرفي باعتباره جزءا هاما من القطاع المالي والذي يؤدي دورا محوريا ومتزايد الأهمية في تحقيق معدلات نمو عالية في مختلف دول العالم. وتعتبر المصارف الإسلامية جزءا من القطاع المصرفي العالمي، فهي تعد من المؤسسات المالية المصرفية حديثة النشأة وقد تزايد تواجدها تدريجياً في مختلف الدول العربية والإسلامية هذا ما يشير إلى المرتبة الرفيعة التي وصلتها الصيرفة الإسلامية والتي تنمو باضطراد وبنسب تتجاوز ضعف نسبة نمو البنوك التقليدية، بحيث تمثل جزءا هاما من السوق المصرفية في الكثير من البلدان إذ أنها سجلت تطورا مستمرا في طريقة عملها وتحسنا مضطردا في أدائها وسعيا دؤوبا منها لتفادي أخطاء الماضي والتطلع إلى المستقبل ومواجهة تحدياته.

وتعود تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية إلى بداية التسعينات من القرن العشرين سنة 1990 أين تأسس أول بنك إسلامي (بنك البركة) إلى غاية إنشاء ثان بنك (بنك السلام) عام 2008، حيث تمكن هذين البنكين من تجاوز العديد من التحديات وتحقيق الكثير من النتائج مقارنة بالبنوك التقليدية العاملة بالجزائر، إلا أن صدور قانون ينظم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر تأخر إلى غاية سنة 2018 ثم عدل عام 2020 حيث حددت العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ومختلف منتجات التمويل الإسلامي. ومع تزايد الاهتمام العالمي بالمصارف الإسلامية أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل وقياس مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الجزائري من خلال إبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التمويلات المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضية البحث: للإجابة على التساؤل المطروح سنعتمد في هذا البحث على الفرضية الأساسية التالية:

"تؤثر التمويلات المصرفية الإسلامية تأثيرا **ايجابيا ومعنويا** على النمو الاقتصادي في الجزائر".

أهداف البحث: نظرا للأهمية التي يتميز بها القطاع المصرفي الإسلامي والدور المتوقع له في المستقبل في تحفيز النمو الاقتصادي، تهدف هذه الدراسة إلى:

- التطرق للإطار النظري المفاهيمي للبنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي.
- توضيح العلاقة النظرية والتجريبية بين البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي.

- معرفة مدى مساهمة البنوك الإسلامية على دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال الاعتماد على دراسة قياسية لتأثير البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي.

ولتحقيق هذه الأهداف وللإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضية المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات، اعتمدنا في موضوعنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج القياسي الكمي في الجانب التطبيقي باستخدام طريقة المربعات الصغرى خلال الفترة الزمنية 2011-2019.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي

عرفت الصناعة المالية الإسلامية مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين نهضة حقيقية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي لم تؤثر بشكل كبير على الأنظمة المصرفية الإسلامية، الأمر الذي جعل العديد من دول العالم سواء الإسلامية أو غيرها إلى التوجه نحو الصيرفة الإسلامية، مما أدى بالباحثين إلى دراسة دور البنوك الإسلامية في النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، قمنا من خلال هذا المبحث بالتعرف على الإطار النظري لكل من البنوك الإسلامية في المطلب الأول والنمو الاقتصادي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق أولا إلى تعريف البنوك الإسلامية، ثم التعرف ثانيا على أهدافها، وأخيرا ننتقل ثالثا إلى الحديث عن مختلف الصيغ الإسلامية المتعامل بها في المصارف الإسلامية.

أولا: تعريف البنك الإسلامي

تعرف البنوك الإسلامية على أنها "مؤسسات نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها".[1]

ويمكن تعريفها أيضا على أنها "مؤسسة نقدية مالية، تبنى قواعدها وأسس عملها على العقيدة الإسلامية، تقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وفق صيغ وأدوات تمويلية متنوعة تختلف بصفة كلية عن تلك المتعارف عليها في البنوك التقليدية، الغرض منها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الحياة الكريمة للفرد والمجتمع".[2]

ثانيا: أهداف البنك الإسلامي

تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق جملة من الأهداف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية بصفة عامة، وما يتعلق منها بأحكام المعاملات المالية بصفة خاصة، ويمكن تلخيص أهم أهداف الصيرفة الإسلامية:[3]

- ضمان الاستقرار والبقاء من خلال تحقيق الأرباح وتحقيق النمو للموارد الذاتية للبنك، المتمثلة في رأسماله والأرباح المحتجزة وزيادة حجم الودائع والاستثمارات.
- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي من خلال تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية.
- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة.
- خدمة المجتمع والعمل على دعم اقتصاده المحلي عن طريق توفير فرص العمل وتقديم التمويل وتشجيع الاستثمارات للأفراد والمؤسسات.
- نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب، والمساهمة في نشر الثقافة والمعرفة الإسلامية باستخدام الوسائل الإعلامية المتاحة.

ثالثا: صيغ التمويل المصرفي الإسلامي

تتمثل أهم صيغ التمويل المصرفي الإسلامي فيما يلي:

1- التمويل بالمضاربة:

تعرف المضاربة على أنها عقد أو اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما المال والآخر العمل، حيث تقوم على دفع المال من الطرف الأول ويسمى صاحب المال إلى الطرف الثاني ليتاجر به ويسمى المضارب، على أن يكون الربح مشتركا بينهما بنسب متفق عليها عند التعاقد، وإذا تحققت خسارة يتحملها صاحب المال ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال أو تعدي من المضارب، كما أن هذا الأخير لا يحصل على مقابل لجهده في حالة الخسارة وذلك ضمانا لتحقيق المساواة بينه وبين صاحب المال فهما يخسران معا أو يربحان معا.[4]

2- التمويل بالمشاركة:

عبارة عن اشتراك اثنين أو أكثر في تمويل مشروع ما وملكيتهم له، على أن يتم تقاسم الأرباح حسب الاتفاق، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب تمويل كل منهما.[5]

3- التمويل بالمرابحة:

شراء البنك لسلعة معينة من التاجر (سيارة، بيت، مواد بناء...) بناء على طلب الزبون ثم بيع البنك لهذه السلعة للزبون بسعر أكثر من السعر الذي اشتريت به السلعة (ويمثل هذا الاختلاف بين السعرين ربح البنك في العملية) مع بيان السعر الحقيقي ومقدار الربح، ثم يسدد الزبون بعد ذلك أقساط العملية للبنك حسب الاتفاق، كما أن عقود المرابحة تحقق أرباحا مضمونة نسبيا (أقل مخاطر) للبنوك الإسلامية مما يمكنها من الصمود في وجه منافسة البنوك التقليدية.[6]

4- التمويل بالسلم:

وهو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.[7]

5- التمويل بالاستصناع:

تتم صيغة الاستصناع في البنوك الإسلامية بتمويل مشروع معين تمويلا كاملا بواسطة التعاقد مع المستصنع (المشتري طالب الصنع) على تسليمه المشروع كاملا بمبلغ محدد ومواصفات محددة وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، إذن فالاستصناع المصرفي هو دخول البنك في وساطة طالب الصنعة والصانع (المقاول) لتمويل صناعة سلع أو إنشاء أصل معين.[8]

6- التمويل بالإجارة:

وردت كلمة الإجارة في كتب الفقه الإسلامي بمعاني مختلفة وقد أجمع أهل العلم على مشروعيتها، وتنقسم إلى قسمين: يتمثل النوع الأول في الإجارة التشغيلية بحيث يقوم فيها الممول بشراء أصل من الأصول الثابتة مثل المباني والأراضي وذلك بهدف تأجيرها إلى الغير وعادة ما تتسم الأصول المؤجرة بارتفاع قيمتها وعليه يتقدم المستأجر إلى الممول لتأجير الأصل لمدة محددة مع بقائه في ملكية الممول وذلك مقابل أجر يدفعه المستأجر يتفق عليه بين الطرفين. أما النوع الثاني فيطلق عليها اسم الإجارة المنتهية بالتمليك بحيث تختلف عن النوع الأول في أن الأصول المؤجرة لا تبقى في ملكية البنك (الممول) بعد نهاية عقد الإجارة وإنما تنتقل إلى ملكية المستأجر، ويتضمن عقد الإجارة عقدين، الأول يتعلق بإجارة العين والثاني بوعد البيع.[9]

7- التمويل عن طريق البيع بالتقسيط:

هو عبارة عن عقد يقضي سداد ثمن البيع على عدد محدد من الدفعات في تواريخ معينة، وتنتقل فيه حق ملكية السلعة المباعة إلى العميل ابتداء من توقيع ودفع القسط الأول، ومن هنا لا تصبح للبائع (البنك) أية حقوق على السلعة المباعة إلا أنه من حقه مطالبة المشتري بسداد أي قسط تخلف عن دفعه. وتقوم البنوك الإسلامية إلى اعتماد هذه الصيغة في معاملاتها وذلك عن طريق شراء التجهيزات والمواد وتبيعها للعميل لأجل معلوم بأقساط معنية ومحددة حسب عقد الاتفاق، وأجل الأداء لا يتعدى بصفة عامة أربع سنوات.[10]

المطلب الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

من خلال هذا المطلب سنعالج أولا تعريف النمو الاقتصادي، ثم ننتقل ثانيا إلى التعرف على أهميته.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره وتعريفه يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير. ويقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو في إجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهو يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل موارده إلى سلع وخدمات".[11]

كما يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها.[12]

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة الحقيقية السنوية في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه على الأجل الطويل".

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي

فيما يخص أهمية النمو الاقتصادي فيمكن حصرها فيما يلي:

- زيادة قيمة الدخل من أجل تحسين مستوى دخل الفرد، وتوفير الاحتياجات الأساسية وخاصة المواد الغذائية بأسعار معقولة في متناول الجميع.

– خلق المزيد من فرص العمل، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والاجتماعي للأفراد، وتقليل نسبة العجز المالي في الميزانية، ودعم ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة والمساهمة في نمو الدخل المحلي.

– يتحقق النمو الاقتصادي من خلال وضع الخطط الاقتصادية والحلول لتحسين المستوى الاقتصادي للدولة والاهتمام بالعاملين والموظفين وتدريبهم وتوفير كافة الأدوات والمعلومات المالية، لتحسين وزيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي وترشيد الاستهلاك والحفاظ على موارد البلاد ونشر الوعي الاقتصادي.

المبحث الثاني: العلاقة النظرية والتجريبية بين البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي

يعتبر التمويل المصرفي الإسلامي من بين المواضيع التي أصبحت تتمحور حولها العديد من التحليلات والنقاشات من قبل الاقتصاديين والباحثين، لذلك فمن الضروري دراسة العلاقة الموجودة بين إنشاء وتطوير المصارف الإسلامية والزيادة في النمو الاقتصادي خاصة وأن الكتابات الاقتصادية تصب في أغلبها على قدرة المصارف الإسلامية على توفير مصادر جديدة للتمويل لدعم وتعزيز النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، بحيث يختص المطلب الأول بدراسة العلاقة النظرية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي وذلك باعتبار أن القطاع المصرفي جزءا من القطاع المالي، أما في المطلب الثاني سوف نقوم بعرض الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: العلاقة النظرية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي

يحتل القطاع المالي بصفة عامة مكانة كبيرة في عصرنا الحالي نظرا لأهميته البالغة في العالم وتعد مؤشراته انعكاسا للحالة الاقتصادية لبلد ما هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التمويل المصرفي الإسلامي يمكن أن يساهم بشكل مباشر في عمليات تمويل التنمية وتحقيق معدلات نمو مرضية ومستديمة، لذلك لابد من التطرق أولا إلى العلاقة النظرية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

لقد اختلف مفكري أدبيات التنمية الاقتصادية حول دور القطاع المالي في تحفيز النمو الاقتصادي، بحيث يرى Schumpeter (1912) أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في تنشيط التنمية الاقتصادية من خلال تقديم القروض اللازمة لتمويل أساليب الإنتاج الحديثة، وبالتالي يعمل تطوير القطاع المالي على توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجا.[13] وقد شكك البعض في أهمية القطاع المالي في دفع النمو الاقتصادي مثل Robinson (1952) والذي أوضح أن التطور المالي يتبع النمو الاقتصادي، لأن التنمية الاقتصادية تخلق الطلب على الخدمات المالية ويستجيب القطاع المالي أوتوماتيكيا لهذا الطلب.[14]

أما Patrick (1966) فيرى أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين تتجه من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى من التنمية، في حين تتجه من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية.[15] بينما اعترض بعض الاقتصاديين حول أهمية العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي مثل Lucas (1988) والذي يرى أن الاقتصاديين بالغوا في أهمية دور القطاع المالي في دفع النمو الاقتصادي على نحو سيء « Badly Over-Stress ». كما أيد الكثير من الاقتصاديين وجهة نظر شومبيتر أمثال Shaw (1969) Goldsmit (1960) Gurley (1955) والتي تتمثل في أن التطور المالي يمارس أثرا إيجابيا على كل من الادخار، الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي.[16]

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القطاع المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي

لقد انصبت الدراسات التجريبية بالنسبة للقطاع المصرفي الإسلامي حول دراسة كفاءة واستقرارية هذا القطاع مقارنة بالقطاع المصرفي التقليدي خاصة في ظل الأزمة المالية الأخيرة التي بينت عدم كفاءة البنوك التقليدية، بحيث تحولت أنظار العالم إلى الصيرفة الإسلامية التي أصبحت تعتبر كبديل لنظيرتها التقليدية. فمن خلال هذا الجزء قمنا بعرض أهم الدراسات التي نشرت في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة:

دراسة **(Mohamed Goaied and Seifallah Sassi)** سنة **2010** والتي كان هدفها إيجاد طبيعة العلاقة بين تطور القطاع المالي بما فيه القطاع المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي لـ 15 دولة من دول MENA خلال الفترة الزمنية 1993-2006 باستخدام طريقة GMM، وكانت النتيجة تبين وجود علاقة ضعيفة بين البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي.[17] أما دراسة **(Mohamed Abduh and Moh Azmi Omar)** سنة **2012** والتي كان الهدف منها هو دراسة العلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في اندونيسيا للفترة الممتدة من 2003 إلى 2010 وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، وقد توصلا إلى وجود علاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لكنها لا تؤيد لا فرضية العرض القائد ولا الطلب التابع وإنما وجود علاقة ثنائية الاتجاه.[18] وفي نفس السنة ولكن باستعمال اختبار مختلف عن الاختبارات السابقة Toda-Yamamoto and bootstrap granger non-causality التي قام بها كل من **(Turkhan Ali and Al)** على ماليزيا والتي كان هدفها دراسة

العلاقة السببية بين المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي والعلاقة بين المصارف الإسلامية ورأس المال الثابت للفترة الممتدة من 1998 إلى 2012، بحيث توصل الباحثون إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من القطاع المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي ما يؤيد فرضية العرض القائد لـ Schumpeter.[19] وفيما يخص دراسة **(Gudarzi Farahani and Al)** سنة **2013** التي تهدف هي الأخرى إلى دراسة العلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في كل من إيران واندونيسيا للفترة الزمنية 2000-2010 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL ونموذج تصحيح الخطأ ECM، بحيث توصل الباحثان من خلال الدراسة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل في كل من إيران واندونيسيا.[20] وقد جاءت دراسة **(Mosab I. Tabash and Raj S. Dhankar)** سنة **2014** لتحلل تجريبيا العلاقة بين تطور نظام التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2010، وقد بينت النتائج باستخدام اختباري التكامل المشترك لجوهانسون والسببية لجرانجر وجود علاقة ايجابية قوية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات كما أن العلاقة بينهما هي علاقة أحادية الاتجاه تتجه من التمويل إلى النمو ما يؤيد فرضية العرض القائد لـ Schumpeter.[21] وفي سنة **2015** وباستخدام نفس الاختبار السابق قدم كل من **(Echchbi and Azouzi)** دراسة تهدف إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ما بين 2004 و2011 باستخدام بيانات ربع سنوية، وقد توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة الدراسة.[22] أما دراسة **(شياد فيصل ومومني إسماعيل)** سنة **2016** إعداد ورقة بحثية هدفت إلى اختبار العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية وانعكاساته على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 2000 و 2013 باستخدام نموذج التكامل المشترك واختبارات السببية لجرانجر، بحيث توصل الباحثان إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل من الناتج المحلي الإجمالي إلى التمويل المصرفي الإسلامي، كما أن التمويل المصرفي الإسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي مرتبط طرديا ومعنويا مع النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال في ماليزيا، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية من التمويل المصرفي الإسلامي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن الصيرفة الإسلامية تعتبر بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا.[23] وفي **2017** قام كل من **(Melloul.A, Oujgha, Chaik)** بدراسة العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في أعقاب أزمة 2008 لـ 9 دول (البحرين،

السعودية، الإمارات، الكويت، ماليزيا، اندونيسيا، قطر، تركيا، باكستان) خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2014 باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطع (Panel Data)، وقد توصلت الدراسة إلى أن حسابات الاستثمار المصرفي الإسلامي هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك الإسلامية، كما أن رأس المال المستثمر من قبل البنوك الإسلامية يحسن الربحية ويعزز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن تطور التمويل الإسلامي مرتبط ارتباطا ايجابيا بالنمو الاقتصادي.[24] وفي دراسة **(Jamel Boukhate and Fatma Ben Moussa)** عام **2018** قام الباحثان بدراسة العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعينة تتكون من 13 دولة من خلال القيام بدراسة قياسية للبحث في الأثر الذي أحدثته القروض المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2014 باستخدام منهجية التكامل المشترك للبانل، بحيث خلصت الدراسة إلى أن تطوير النظام المالي يحفز النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأن تنمية المالية الإسلامية تعزز من النمو الاقتصادي.[25] كما بحثت دراسة **(Malik Muhammad and Al)** سنة **2019** في أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في باكستان باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 2006-2017 بتطبيق طريقة العزوم المعممة GMM لتقدير نموذج الدراسة، بحيث كشفت نتائج الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يعزز النمو الاقتصادي ويلبي احتياجات بعض الوكلاء الاقتصاديين التي عجزت عن تحقيقها من خلال التمويل التقليدي.[26] وفي سنة **2020** سعت دراسة **(Thorsten Lehnert and Bilal Kchouri)** إلى تحديد أثر الخدمات المالية المصرفية على الأداء الاقتصادي في 32 دولة نامية ومتقدمة للفترة 2000-2017 باستعمال عدة طرق قياسية، وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة ايجابية بين البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي، فبالرغم من أن الخدمات المالية المصرفية تمثل حصة صغيرة جدا من النظام المالي لهذه الدول غير أنها تنمو وتساهم في استقرار الصناعة المصرفية.[27] وأخيرا وفي نفس السنة هدفت دراسة **(سمية زيرار ووفاء قورصو ومريم حاج عبد القادر)** إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في السعودية على المدى القصير والطويل وكذا اختبار اتجاه العلاقة السببية بينهما خلال الفترة 2014 و 2018 على أساس بيانات ربع سنوية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبارات السببية لجرانجر، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ايجابي معنوي للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع فرضية العرض القائد.[28]

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تنوعت الأبحاث التطبيقية التي تقوم على أساس تقنيات قياسية لتقدير النماذج وتفسير العلاقات، كما تعددت الطرق الإحصائية المستعملة في قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الإسلامي فمنها ما كان تطبيقها على دولة واحدة ومنها ما كانت على مجموعة من الدول. وباعتبار الجزائر جزءا من المنظومة المصرفية العالمية فهي كذلك اهتمت في الآونة الأخيرة بالصيرفة الإسلامية، لذلك كان لابد من تخصيص المطلب الأول إلى التعرف بشكل مختصر على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ثم بعدها في المطلب الثاني تم التطرق إلى النموذج الخاص بالدراسة، وأخيرا في المطلب الثالث قمنا بعرض اختبارات تشخيص النموذج.

المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة لاعتماد الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أنها لا زالت ضئيلة وذلك مقارنة مع حجم المتعاملين بالخدمات المصرفية الإسلامية والذي لا يمثل سوى 3 % من حجم المعاملات المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية، وذلك نتيجة نقص الوعي بهذا النوع من المعاملات، ومحدودية نشاط البنوك الإسلامية نتيجة للعراقيل التي تعترض نشاطها. إذ لازلت السوق المصرفية بالجزائر تحت سيطرة القطاع العام بنسبة 90 % في مقابل 10 % للقطاع الخاص وهذا ما أفاد به تقرير النشاط لبنك البركة سنة 2018. وقد أكد مدير بنك السلام ناصر حيدر على أن الحصة الإجمالية للبنوك الإسلامية بالجزائر لا تتعدى 2,5 % أو 3 % من إجمالي السوق المصرفي، أما حصة المصرفين في السوق الخاص فتصل إلى 17 %، حيث تبقى حصتها ضئيلة مقارنة بالعمومية في السوق المصرفي الجزائري، غير أن أفاق الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر تبقى رهن تطبيق الإصلاحات الجديدة وتحديات المنظومة المصرفية.[29]

وكما هو متفق عليه من الخبراء الاقتصاديين فإن الصيرفة الإسلامية تعطي ضمانا للجزائريين في الجانب الشرعي الخاص بالمعاملات المالية ما يحفزهم على إيداع أموالهم في هذه البنوك، وبالتالي تدخل في الدورة الاقتصادية بصورة كفؤة، وتخلق مشاريع استثمارية تعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري. فحسب تصريح الوزير الجزائري السابق، فإن تداول السيولة خارج القنوات الرسمية لوجود فوائد "ربوية" يشكل عائق أمام جلب هذه الكتلة المالية نحو البنوك، وكذلك أمام خروجها كقروض في حال ما تم جلبها للبنوك. وحتى خروج الأموال من البنوك كقروض سيتفاداه المواطنون بسبب الفوائد، وسيكون مصيرها نفس مصير الاحتياطات المصرفية المكدسة حالياً في البنوك فالهدف من توجه السلطات نحو الصيرفة الإسلامية، هو تصحيح السياسة النقدية للبلاد وتوحيدها في نفس الوقت.

رغم النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية في الجزائر، إلا أنها تواجه تحديات وعراقيل تقف أمام نموها وتوسيع منتجاتها يمكن حصرها في النقاط التالية:[30]

- المناخ التشريعي غير ملائم، حيث تحكم المصارف الإسلامية في الجزائر نفس القوانين التي تنظم عمل البنوك التقليدية وهو مناخ رافض لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي دفع بالعديد من المتعاملين بالاعتقاد بأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح الذي تعمل به البنوك الإسلامية.
- نقص في كفاءة الموارد البشرية حيث أن معظم العاملين فيها من البنوك التقليدية، فهناك نقص في تكوين رأس المال البشري المدرب على آليات النظام المصرفي الإسلامي الذي قد يدفع بالمصرف نحو البنوك التقليدية والانحراف عن الأهداف والمبادئ المنوطة بالبنك.
- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به في البنوك الإسلامية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.
- محدودية وضيق نشاط عمل البنوك الإسلامية في الجزائر، حيث ترتكز معظم سياسات التمويل في المصارف الإسلامية على مشروعات قصيرة الأجل.
- عدم وجود سوق مالي إسلامي في الجزائر.

المطلب الثاني: النموذج القياسي للدراسة

سنتطرق من خلال هذا المطلب أولا إلى تحليل تطور كل من مؤشر البنوك الإسلامية ومؤشر النمو الاقتصادي، ثم ننتقل ثانيا إلى التعرف على نموذج الدراسة والمتغيرات الخاصة به والطريقة المستخدمة لتقديره.

أولا: تحليل تطور كل من مؤشر البنوك الإسلامية ومؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2011-2019.

- مؤشر البنوك الإسلامية مقاسا بإجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية لبنك السلام في الجزائر.
- مؤشر النمو الاقتصادي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الجدول رقم 01: تطور إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية لبنك السلام في الجزائر خلال الفترة 2011-2019.

الجدول رقم 02: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2019.

السنوات:	إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية:
2011	13905813
2012	20695161
2013	28774246
2014	23939475
2015	23130277
2016	30845987
2017	90908962
2018	150679212
2019	191165160

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام في الجزائر.

السنوات:	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:
2011	397336.384
2012	432313.642
2013	434705.068
2014	440471.442
2015	418203.989
2016	428900.97
2017	452438.82
2018	480349.007
2019	470438.007

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول رقم 01 والذي يمثل إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية لبنك السلام في الجزائر، نلاحظ أن التمويلات المصرفية لبنك السلام شهدت تطورا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 باستثناء الانخفاض التي شهدته خلال السنتين 2014 و 2015 بسبب تراجع أسعار البترول في حين عاودت الارتفاع بعد سنة 2015. أما فيما يخص الجدول رقم 02 والذي يعبر عن تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجل هذا الأخير هو الآخر ارتفاعا مستمرا من 2011 إلى 2019 وهذا بسبب تميز الاقتصاد الجزائري بنوع من الاستقرار، ماعدا سنتي 2015 و 2019 وذلك راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني نظرا لاعتماده على الايرادات البترولية بنسبة كبيرة.

ثانيا: نموذج الدراسة

تتمثل هذه الدراسة في قياس أثر الصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2019 لدراسة حالة بنك السلام، اعتمادا على متغير مستقل يتمثل في إجمالي

التمويلات المصرفية الإسلامية ومتغير تابع يتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي، ونرمز لمتغيرات الدراسة كما يلي:

GDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

IBF: إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية

سنقوم بتقدير النموذج المعرف كما يلي:

$$GDP=f(IBF)$$

$$GDP=\alpha+\beta\ IBF+\varepsilon_t$$

علما أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

IBF: إجمالي التمويلات المصرفية

α، ß: معلمات النموذج

ε_t: الخطأ العشوائي

تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية فمن التقارير السنوية لبنك السلام.

سوف يتم الاستعانة في هذه الدراسة ببرنامج ايفيوز لتقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares)، وقد قمنا بإدراج النتائج الإحصائية بعد إدخال البيانات إلى البرنامج في الجدول رقم 03.

الجدول رقم 03: نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 06/21/21 Time: 23:21				
Sample: 2011 2019				
Included observations: 9				
Variable	**Coefficient**	**Std.Error**	**t-Statistic**	**Prob**
IBF	0.000337	7.35E-05	4.583066	0.0025
C	417962.1	6533.586	63.97132	0.0000
R-squared	0.750040	Mean dependent var		439461.9
Adjusted R-squared	0.714332	S.D. dependent var		25525.50
S.E. of regression	13642.86	Akaike info criterion		22.07295
Sum squared resid	1.30E+09	Schwarz criterion		22.11678

Log likelihood	97.32828	Hannan-Quinn criter.	21.97837
F-statistic	21.00449	Durbin-Watson stat	1.764346
Prob (F-statistic)	0.002535		

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

وفق الجدول أعلاه تحصلنا على معادلة التقدير التالية:

GDP=417962.1 +0.000337 IBF

Prob= (0.0025) (0.0000)

R^2= 0.75

F-statistic= 21.00

Prob (F-statistic) =0.002535

DW= 1.76

- معامل التحديد: يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل 0.75، هذا ما يدل على جودة النموذج وأن المتغير المستقل يفسر حوالي 75% من المتغير التابع.
- قيمة فيشر: تقدر قيمة فيشر ب 21.00، كما يلاحظ أنها معنوية وهذا مايفسر جودة النموذج المستخدم.
- قيمة ديربن واتسن: نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة إحصائية DW موجبة وتقترب من القيمة (2) وهذا ما يفسر بأن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
- إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية لها أثر ايجابي ومعنوي (ذو دلالة إحصائية) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2011-2019، حيث أن زيادة إجمالي التمويلات المصرفية يقابله ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية ولكن يبقى هذا التأثير ضعيف وهو ما يلاحظ من خلال المعامل الذي بلغت قيمته (0.00029) الأمر الذي يمكن تفسيره بمحدودية التمويلات المقدمة من طرف بنك السلام (نمو معتبر لمختلف التمويلات التي يمنحها البنك من سنة إلى أخرى ومعظمها تمويلات استغلالية في الأجل القصير)، وأن عدد الفروع للبنوك الإسلامية قليلة جدا حيث أن التمويلات المصرفية التي يقدمها هذا البنك تساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي من خلال منح تمويلات مصرفية بصيغ تمويلية متنوعة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي في الجزائر ولو بنسبة ضعيفة.

المطلب الثالث: اختبارات تشخيص النموذج

بغية دراسة جودة النموذج نستخدم الاختبارات التشخيصية التالية:

أولا: اختبار عدم ثبات التباين

توجد عدة طرق لاختبار فرضية ثبات التباين منها اختبار ARCH، والنتائج مدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.121132	Prob. F(1,6)	0.7397
Obs*R-squared	0.158314	Prob.Chi Square(1)	0.6907

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F-statistic بلغت 0.12 باحتمال 0.73 وهو أكبر من 5%، وهذا يعني أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

ثانيا: اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

تتعدد اختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ويعتبر اختبار ديربن –واتسن واختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM من أشهر هذه الاختبارات، وبعد التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال اختبار ديربن واتسن يمكن التأكد كذلك من ذلك باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.207000	Prob. F(2,5)	0.8197
Obs*R-squared	0.688216	Prob.Chi Square(2)	0.7089

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

يتبين لنا من خلال الجدول أن إحصائية F المحسوبة تقدر ب 0.20 وباحتمال 0.81 أكبر من 5%، هذا يعني رفض الفرض البديل وقبول الفرضية العديمة القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي الأمر الذي يؤكد اختبار ديربن واتسن. وكذلك احتمال R–squared يساوي 0.70 وأكبر من 5%، هذا يعني أن النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

لمعرفة طبيعة توزيع البواقي نستخدم اختبار Jaque-Bera حيث نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jaque-Bera تساوي 0.58 وهي أكبر من 5%، هذا يعني أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

الشكل رقم 01: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

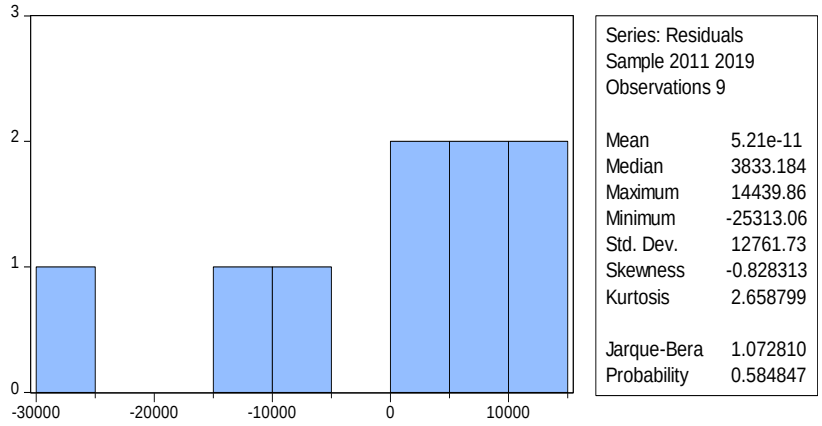

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

الخاتمة:

يعد التمويل الإسلامي تمويل مستقر يساهم في دعم عجلة النمو الاقتصادي بخلق فرص عمل طويلة الأجل ويعمل وفقا للشريعة الإسلامية باستبعاد المعاملات القائمة على الفائدة الربوية والمضاربات السعرية والاكتناز، وأن توسع مجالاته يشمل زيادة نوافذ للتمويل الإسلامي والتخلي عن بعض الأنشطة مثل المضاربة والتوريق هذا ما يميز البنوك الإسلامية عن التقليدية، كما تساهم الصيرفة الإسلامية في تحفيز النمو الاقتصادي بتسهيل التمويل وتحفيز الادخار وتعزيز الاستقرار المالي وتمويل المشاريع المقبولة أخلاقيا.

وقد حاولت دراستنا التعرف على مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر بدراسة حالة بنك السلام، وذلك بالاعتماد على متغير تابع لقياس النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) فضلا عن إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية كمتغير ممثل للصيرفة الإسلامية خلال الفترة 2011-2019 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث خلصت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي وذو دلالة إحصائية لإجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة، أو بعبارة أخرى أن العلاقة بين التمويلات المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في الجزائر

هي علاقة ايجابية نتيجة زيادة الطلب على التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية أو النوافذ الإسلامية ولو بنسبة محدودة لا تساهم كثيرا في دعم النمو الاقتصادي مما يؤكد أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري.

بعد عرض النتائج توصي الدراسة بـ:

- ضرورة الاهتمام بالمتعاملين بعقد لقاءات معهم لتحسين صورة المصارف الإسلامية لديهم.
- العمل على عقد مؤتمرات وندوات حول التمويل الإسلامي للتعريف بخصائصه وأساليبه وصيغه وتوعية الأفراد بأهميته.
- الاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في مجال الصيرفة الإسلامية لتفعيلها في الجزائر.
- المنافسة في تقديم الخدمات، بالجودة والوقت والابتكار، والعمل للارتقاء بالأرباح، لجلب المتعاملين.
- ضرورة تأهيل وتكوين العنصر البشري في البنوك التجارية، وتعزيز كفاءتهم في المعاملات المالية الإسلامية.
- العمل على إنشاء فروع ونوافذ إسلامية إضافية في البنوك التجارية لجذب مدخرات الأفراد وتوجيهها في مشاريع استثمارية تنموية لتشجيع الصيرفة الإسلامية.

الهوامش:

[1] أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية -بنك البركة الجزائري نموذجا-، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، 2017، ص 79.

[2] شحادة موسى، دور البنوك الإسلامية في التنمية في فلسطين، غزة، فلسطين: المؤتمر المصرفي الفلسطيني الأول، 1998، ص 20.

[3] علي قنديل شحادة، دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 1995، ص 198.

[4] سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، جامعة حلب: رسالة ماجستير، 2009، ص 21.

[5] محمود عبد الكريم، أحمد رشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2007، ص 33.

[6] أحمد فاروق الشيخ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، بنك البحرين الإسلامي، 2010، ص 28.

[7] عمر عبد الله كامل، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، القاهرة: رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر الشريف، 2011، ص 128.

[8] سمية إبراهيم أحمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، العدد 09، 2020، ص 12.

[9] أسماء حجيلة، فراجي بلحاج، التمويل الإسلامي كأسبوب لمواجهة الأزمات المالية في ظل العولمة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01/ العدد 03، 2017، ص 119-139.

[10] منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، ماليزيا: الأكاديمية العامة للبحوث الشرعية، 2011، ص 91-92.

[11] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، القاهرة: قسم الاقتصاد بجامعة الاسكندرية، 2000، ص 51.

[12] محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 268.

[13] Joseph A Schumpeter, Theorie der Wirtschaftlichen Entwicklung (The Theory of Economic Development,(Cambridge: Leipzig: Dunker & Humblot, Translated by Redvers Opie, MA: Harvard University Press, 1912, P 05.

[14] Robinson, J, The Rate of Interest and Other Essays, Macmillan, London, 1952, P 110.

[15] Patrick. H, Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries,Economic Development and Cultural Change, 14, 1966, P 174-189.

[16] شهيناز بدراوي، أسماء حجيلة، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية على تركيا-، صقاريا، تركيا: المؤتمر الدولي للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2015، ص 01-28.

[17] Sassi. S, G. M, Financial development, islamic banking and economic growth evidence from MENA region, International Journal of Business and Management Science, 4(2), 2010, P 105-128.

[18] Abduh. M, O. M, Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 5(1), 2012, P 35-47.

[19] Muhamad Abduh, Mohd Azmi Omar Turkhan Ali Abdul Manap, Islamic Banking-Growth Nexus: Evidence from Toda-Yamamoto and Bootstrap Granger Causality Test, Journal of Islamic Finance, Vol.1, 2012, P 59-66.

[20] Gudarzi Farahani, Y. a, Analysis of Islamic Bank's Financing and Economic Growth: Case Study Iran and Indonesia, Journal of Economic Cooperation and Development, 33, 4, 2013, P 01-24.

[21] Mosab I. Tabash, R. S, Islamic Finance and Economic Growth: An Empirical Evidence from United Arab Emirates (UAE), Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB) An Online International Monthly Journal, ISSN: 2306-367X, Vol: 3 Issue 2, 2014, P 01-15.

[22] Abdelghani Echchabi, D. A, Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus: The Case of the United Arab Emirates (UAE), American Journal of Economics and Business Administration, 2015, P 106-111.

[23] فيصل شياد وإسماعيل مومني، هل ساهمت المصارف الإسلاميةفي النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا، مجلة رؤى اقتصادية، 2016، ص 456-473.

[24] Anass Melloul, S. E, Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth, Economic Alternatives, 2017, P 89-102.

[25] Jamel Boukhatem, F. b, The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from selected MENA countries, Borsa Istanbul Review, 2018, P 231-247.

[26] Malik Muhammad, A. K, Islamic Finance and Economic Growth: TheCase of Pakistan's Economy, Islamic Banking and Finance Review, Vol 6, 2019, P 23-38.

[27] Bilal Kchouri, T. L, Islamic banking and economic growth, Handbook of Research on Theory and Practice of Global Islamic Finance, IGI Global, 2020, P 86-114.

[28] مريم حاج عبد القادر، وفاء القورصو، سمسة زيرار، العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لتجربة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2014 – 2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16/ العدد 24، 2020، ص 21-36.

[29] فاطمة الزهراء فقيه، نسيمة فقيه، الصيرفة الإسلامية وصفة الجزائر لإعادة اقتصادها إلى البنوك، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–، الملتقى الوطني الافتراضي حول: الحوكمة المصرفية واستقطاب الكتلة النقدية، 2021، ص 05.

[30] بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 06-07 ديسمبر 2017، ص 13.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

- محمود عبد الكريم، أحمد رشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2007.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، القاهرة: قسم الاقتصاد بجامعة الاسكندرية، 2000.
- محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
- منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، ماليزيا: الأكاديمية العامة للبحوث الشرعية، 2011.
- Joseph A Schumpeter, Theorie der Wirtschaftlichen Entwicklung (The Theory of Economic Development,(Cambridge: Leipzig: Dunker & Humblot, Translated by Redvers Opie, MA: Harvard University Press, 1912.
- Robinson, J, The Rate of Interest and Other Essays, Macmillan, London, 1952.
- Patrick. H, Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries,Economic Development and Cultural Change, 14, 1966.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

- سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، جامعة حلب: رسالة ماجستير، 2009.
- عمر عبد الله كامل، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، القاهرة: رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر الشريف، 2011.

ثالثا: المقالات

- أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية –بنك البركة الجزائري نموذجا–، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، 2017.
- علي قنديل شحادة، دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 1995.
- أحمد فاروق الشيخ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، بنك البحرين الإسلامي، 2010.
- سمية إبراهيم أحمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، العدد 09، 2020.
- أسماء حجيلة، فراجي بلحاج، التمويل الإسلامي كأسبوب لمواجهة الأزمات المالية في ظل العولمة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01/ العدد 03، 2017.
- ابراهيم إسماعيل، مدياني محمد، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا: دراسة قياسية للفترة (2013-2018)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، 2020.
- فيصل شياد وإسماعيل مومني، هل ساهمت المصارف الإسلاميةفي النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا، مجلة رؤى اقتصادية، 2016.
- مريم حاج عبد القادر، وفاء القورصو، سمسة زيرار، العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لتجربة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2014 – 2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16/ العدد 24، 2020.
- Sassi. S, G. M, Financial development, islamic banking and economic growth evidence from MENA region, International Journal of Business and Management Science, 4(2), 2010.
- Abduh. M, O. M, Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 5(1), 2012.
- Muhamad Abduh, Mohd Azmi Omar Turkhan Ali Abdul Manap, Islamic Banking-Growth Nexus: Evidence from Toda-Yamamoto and Bootstrap Granger Causality Test, Journal of Islamic Finance, Vol.1, 2012.
- Gudarzi Farahani, Y. a, Analysis of Islamic Bank's Financing and Economic Growth: Case Study Iran and Indonesia, Journal of Economic Cooperation and Development, 33, 4, 2013.
- Mosab I. Tabash, R. S, Islamic Finance and Economic Growth: An Empirical Evidence from United Arab Emirates (UAE), Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB) An Online International Monthly Journal, ISSN: 2306-367X, Vol: 3 Issue 2, 2014.
- Abdelghani Echchabi, D. A, Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus: The Case of the United Arab Emirates (UAE), American Journal of Economics and Business Administration, 2015.
- Anass Melloul, S. E, Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth, Economic Alternatives, 2017.
- Jamel Boukhatem, F. b, The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from selected MENA countries, Borsa Istanbul Review, 2018.
- Malik Muhammad, A. K, Islamic Finance and Economic Growth: TheCase of Pakistan's Economy, Islamic Banking and Finance Review, Vol 6, 2019.
- Bilal Kchouri, T. L, Islamic banking and economic growth, Handbook of Research on Theory and Practice of Global Islamic Finance, IGI Global, 2020.

رابعا: أشغال الملتقيات

- شحادة موسى، دور البنوك الإسلامية في التنمية في فلسطين، غزة، فلسطين: المؤتمر المصرفي الفلسطيني الأول، 1998.
- شهيناز بدراوي، أسماء حجيلة، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي –دراسة قياسية على تركيا–، صقاريا، تركيا: المؤتمر الدولي للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2015.
- فاطمة الزهراء فقيه، نسيمة فقيه، الصيرفة الإسلامية وصفة الجزائر لإعادة اقتصادها إلى البنوك، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–، الملتقى الوطني الافتراضي حول: الحوكمة المصرفية واستقطاب الكتلة النقدية، 2021.
- بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 06-07 ديسمبر 2017.